الأمم المتحدة

A/HRC/13/17/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
18 March 2010
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة عشرة
البند 6 من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل *

إثيوبيا

إضافة

الآراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية، والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة بالأمم المتحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

ردود إثيوبيا على التوصيات المقدمة والأسئلة المطروحة أثناء الاستعراض الدوري الشامل

1- تجدر الإشارة إلى أن وفد إثيوبيا كان قد وعد بتناول البعض من المسائل والنظر فيها بتفصيل والعودة إلى هذه الهيئة الموقرة لإبداء مواقفه. وخضعت جميع التوصيات لتفكير متعمق ومداولات في السلطات ذات الصلة. كما تحاورت الحكومة بشكل ثنائي مع عدد من الوفود بخصوص توصياتها. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لضيق الوقت المتاح لإجراء حوار تفاعلي أثناء انعقاد الفريق العامل، لم يعالج عدد من المسائل بقدر كاف.

2- ولقد أثارت الوفود مسائل وتقدمت بتوصيات فيما يتصل بإلغاء عقوبة الإعدام. وكما هو الحال في العديد من الدول الأخرى يعمل نظام إثيوبيا القانوني الجنائي بعقوبة الإعدام. وبموجب القانون الجنائي الاتحادي المنقح، لا تسلط عقوبة الإعدام إلا على الجرائم الجسيمة بشكل استثنائي. وفي حين لم تقبل الحكومة التوصية المتعلقة بإلغاء عقوبة الإعدام إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن حالات الإعدام الفعلي في إثيوبيا نادرة، وهذا الأمر يعتبر بمثابة وقف اختياري لتنفيذها بحكم الواقع. وطلبت بعض الوفود من الحكومة النظر بالإيجاب في حظر العقوبة الجسدية بموجب الدستور. ودستور جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية يضمن بشكل صريح حق الطفل في عدم التعرض للعقوبة الجسدية.

3- وكان التوقيع على معاهدات صكوك حقوق الإنسان الدولية والمصادقة عليها موضوع أسئلة وتوصيات. ولا بد من الإشارة منذ البداية إلى أن إثيوبيا بلد موقع على جميع صكوك حقوق الإنسان الدولية الرئيسية. وفيما يتصل بالتوصيات التي تطلب من حكومة إثيوبيا التفكير في التصديق على البعض من الاتفاقيات والبروتوكولات والصكوك الإضافية المحددة، ترى الحكومة أن التصديق على أي صك دولي والانضمام إليه يتطلبان بحثاً دقيقاً ومداولات عملاً بالإجراءات والمتطلبات القانونية المحلية. لكن ستواصل الحكومة النظر في طلب التفكير في المصادقة على بعض الصكوك الدولية عند اللزوم. وإعادة النظر في عدد من صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية جار بالفعل لغرض المصادقة. أما فيما يتعلق باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يود وفد إثيوبيا أن يخبر مجلس حقوق الإنسان بأن الحكومة كانت قد بدأت بالفعل النظر في عملية التصديق على هذه الاتفاقية. ومجلس الوزراء اعتمد، في جلسته المعقودة في 7 آذار/مارس، قراراً يوصي بالمصادقة على الاتفاقية لكي ينظر فيها مجلس نواب الشعب. وبالتالي فإن إثيوبيا تقبل بالتوصية الواردة في تقرير الفريق العامل التي تحث الحكومة على التفكير في المصادقة على هذا الصك. وإثيوبيا تنظر نظرة إيجابية إلى المصادقة على بروتوكول اتفاقية حقوق الطفل. ونحن نتعهد أيضاً بالنظر في المصادقة على الصكوك الإضافية الملحقة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والسماح للأفراد بتقديم الشكاوى. وإثيوبيا متعهدة أيضاً بالتوقيع على الاتفاقية

4- وطرحت بعض الوفود أسئلة فيما يتعلق بالتدابير التي اتخذتها الحكومة لمنع وإدارة وتسوية الخلافات العرقية. وتعتقد الحكومة أن دستور جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية ينص على حل شامل ومنهجي في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. ولإثيوبيا واحد من أكثر الدساتير تقدمية، ولا سيما في ضمان التنوع الثقافي والتأقلم معه. وقد أُدرجت في الدستور جميع حقوق مختلف "القوميات والجنسيات والشعوب". ولكل هذه المجموعات الآنف ذكرها الحق في إدارة شؤونها الخاصة؛ والنهوض بثقافاتها ولغاتها وتطويرها؛ واستخدام لغتها الأم في مناهجها الدراسية؛ والإفادة بالتساوي مع غيرها من موارد البلاد الطبيعية. وهذا النص الدستوري يعد تحولاً جذرياً عن ماضي إثيوبيا الشمولي حيث كانت مختلف مجموعات إثيوبيا العرقية نادراً ما تتمتع بالاعتراف والحماية المتساويين. ولا مغالاة في إبراز أهمية هذا النص الدستوري في معالجة البعض من الأسباب المنتظمة والهيكلية للتوتر والنزاع. وصحيح أن التنافس على الموارد يتسبب أحياناً، وبشكل خاص في أراضي البلاد المنخفضة، في حالات توتر ونزاع بين المجموعات. وقد اتخذت تدابير مختلفة على المستويين الاتحادي والمحلي بغية تسوية هذه النزاعات بسرعة وفعالية. ومجلس الاتحاد مفوض دستورياً لتسوية النزاعات. فهو يشرف على تنفيذ العديد من المشاريع الرامية إلى تشجيع التسامح والتعايش بين مختلف القوميات والجنسيات والشعوب. وعلى المستوى الاتحادي أيضاً أنشأت وزارة الشؤون الاتحادية إدارة رئيسية معنية بمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها. ومن بين العديد من مسؤوليات هذا المجلس تقديم المساعدة التقنية للولايات الإقليمية لتطوير الإطار المؤسسي والقانوني اللازم بشأن الإنذار المبكر، ومنع النزاعات وتسويتها. وبالتالي ينظر وفدي بالإيجاب إلى التوصية التي تطلب من الحكومة "تعزيز جهودها المبذولة لمعالجة أسباب النزاعات الاثنية."

5- وأوصت بعض الوفود حكومة إثيوبيا برفع الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية. والقانون الجنائي الاتحادي المنقح ينص على أن فئات مختلفة من الأحداث، أي الفئات من 9 سنوات إلى 15 سنة ومن 15 إلى 18 سنة لها أن تتحمل مسؤولية معينة. وكما تشير إلى ذلك التجربة في بلدان أخرى فإن إصلاح القانون الجنائي يتطلب بحثاً ودراسة متروين. وسنظل نفعل ذلك.

6- وطُرحت بعض الأسئلة وعُرضت بعض التوصيات بخصوص تقديم أفراد قوات الدفاع للمحاكمة بسبب ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وخلافاً لبعض المزاعم التي لا أساس لها من الصحة فإن إثيوبيا لها جيش وطني مهني ومنضبط تماماً. والسن الدنيا لتجنيد الأشخاص في الجيش ينص عليه التشريع الذي حدده بواقع 18 سنة. والقوات المسلحة الإثيوبية لا تجند الأطفال دون سن 18 عاماً. وإخضاع أفراد الجيش للقانون الإنساني الدولي

7- وترحب الحكومة بالعديد من الملاحظات التي أبديت أثناء عملية الاستعراض والرامية إلى مساعدة الحكومة على تحقيق هدفها الأول المتمثل في توطيد وترسيخ الديمقراطية وحسن الإدارة، أي إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وهناك أيضاً عدد قليل من المسائل التي أثارتها عدة وفود، بما في ذلك أثناء عملية الاستعراض بل وحتى أثناء انعقاد دورة مجلس حقوق الإنسان هذه. وتود الحكومة أن تعرب مجدداً عن رأيها وأن تشير إلى أنها اتخذت تدابير مختلفة ستكفل حرية ونزاهة الانتخابات المقبلة. فكل من الحزب الحاكم وأغلبية الأحزاب المعارضة قد وقعت على قانون مدونة سلوك أصبح، من خلال التدابير التشريعية التي اتخذها مجلس نواب الشعب، قانون البلاد. وقد بدأت بالفعل حملة سياسية حرة ولا تخضع لأية قيود، على أساس إطار متفق عليه اتفاقاً متبادلاً بشأن الاستخدام النزيه والمتساوي لوسائل الإعلام العامة. وأنشئت هيئة انتخابية وطنية مستقلة ومزودة بما يكفي من التمويل، هي الهيئة الانتخابية الوطنية، وأنيطت بولاية إدارة الانتخابات. ووسائل الإعلام الخاصة والمتحضرة منخرطة في هذه العملية. وبغية زيادة تشجيع مصداقية الانتخابات، دعت الحكومة مراقبين دوليين لمراقبة الانتخابات. والتزام إثيوبيا بإجراء عملية انتخابية حرة ونزيهة قد أثبتته التدابير القائمة على المبادئ التي اتخذتها، بما في ذلك أن أصبحت البلد الثاني الذي يصادق على الميثاق الأفريقي

8- وطرحت عدة وفود أسئلة أثناء الاستعراض فيما يتعلق بالبعض من التشريعات المحلية القليلة التي سنها مجلس نواب الشعب الإثيوبي. وتتعلق هذه التشريعات الجديدة بدور وسائل الإعلام، وسير المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية؛ ومكافحة الإرهاب. وفي حين أن الحكومة الإثيوبية أكثر استعداداً لخوض حوار بنّاء مع كافة الأطراف المعنية والتي يهمها الأمر، إلا أنها لا ترى أي ميزة في التوصيات الغريبة التي تطلب منها العدول عن تشريعات خُصص لها قدر هائل من الموارد للاهتمام بمسائل ترى إثيوبيا حكومة وشعباً أنها حيوية لمصالح كل من الدولة والشعب. وهذه التوصيات تنم عن قلة احترام لحقوق الدول ذات السيادة في تصميم تشريعات وسياسات تتفق مع قانون حقوق الإنسان الدولي. والحكومة تقدر رأي أولئك الذين يريدون مساعدتنا على تحسين مؤسساتنا وقوانيننا. ونحن نشجع ونرعى البرامج الرامية إلى تعزيز قدرتنا حتى يكون تنفيذ قوانيننا متفقاً تماماً أيضاً مع التزامنا. وهذا هو فعلاً السبب الذي من أجله أشادت الحكومة في العديد من المناسبات بالمساعدة والدعم التقنيين اللذين تقدمهما المفوضية السامية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات. ولا بد من إعطاء الوقت الكافي لتنفيذ هذه القوانين لتحديد الثغرات المحتملة، إن وجدت ثغرات، وتبين كيف يمكن سدها.

9- والبعض من الانتقادات المبداة بخصوص الإعلان بشأن المنظمات والجمعيات الخيرية لا أساس لها من الصحة إطلاقاً. فجميع المنظمات غير الحكومية القائمة سُجلت بدون أية قيود، تمشياً مع الإجراءات المنصوص عليها في الإعلان. ومشاركة مختلف المنظمات غير الحكومية في إعداد تقرير إثيوبيا الوطني لأغراض الاستعراض الدوري الشامل، واستمرار مشاركة الحكومة مع المجتمع المدني، إن دلا على شيء فإنما يدلان على قدرة هذه المنظمات على القيام بنشاطها بدون أي قيد. وترى الحكومة أن قانون المجتمع المدني يساعد على زيادة تعزيز وتنفيذ القواعد والمبادئ الدولية التي تحكم دور المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الإعلان بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان. وتم توخي أقصى قدر من الحذر وإجراء أكثر ما يمكن من المداولات لتحسين صياغة قانون المجتمع المدني فضلاً عن تحسين صياغة التشريع المتعلق بوسائل الإعلام ومكافحة الإرهاب، وذلك من خلال مشاركة شعبية مكثفة. وقانون المجتمع المدني كان موضوع حوار ومناقشة في صفوف جميع الجهات صاحبة المصلحة على مستوى رئاسة الوزراء. وتجربة البلدان، بما فيها تلك التي أوصت بالشطب الكامل لهذه التشريعات، قد أُخذت بعين الاعتبار عند صياغة التشريع. ومن خلال الاستفادة من إسهامات جميع الهيئات المنشأة بموجب الدستور، بما فيها مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، بُذلت الجهود لضمان احترام التزام إثيوبيا الذي تعهدت به بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي.

10- وبود الحكومة التطرق لبعض المسائل التي أثيرت بخصوص ما يسمى بـ "احتجاز وتوقيف السجناء" بما في ذلك حالة السيدة برتوكان ميدكسا. والسيدة ميدكسا هي من بين عدد من قادة المعارضة الذين تم توقيفهم على إثر أعمال العنف ذات الصلة بانتخابات أيار/مايو 2005 وتمت محاكمتهم وإدانتهم في إحدى المحاكم بتهمة التدبير والتشجيع والمشاركة بنشاط في أعمال العنف التي أدت إلى خسائر يؤسف لها في أرواح المدنيين، وفي أرواح أفراد قوات الجيش. كما أفضت إلى تدمير وحشي للممتلكات العامة. وعلى إثر طلب عفو رسمي، أُفرج عن هؤلاء الأفراد، بمن فيهم السيدة برتوكان ميدكسا، بعد منحهم عفواً تمشياً مع الإعلان 2004/395 الذي ينظم إصدار العفو وإلغاءه. وخلافاً لغيرهم من المستفيدين من العفو الذين ظلوا يتمتعون كلياً بحقوقهم كاملة، بما في ذلك المشاركة بحرية وبدون أي قيود في العملية السياسية في البلاد، اختارت السيدة ميدكسا أن تبرز نفسها عن طريق الإعلان علناً لمناصريها أنها لم تطلب العفو أبداً. وفي إنكارها لطلب العفو سخرت أيضاً من ادعاء إعرابها علناً عن ندمها العميق وطلب العفو من شعب إثيوبيا وحكومتها. وقد وجّه المسؤولون الحكوميون المعنيون إلى السيدة ميدكسا، تمشياً مع إجراء إلغاء العفو كما هو منصوص عليه في الإعلان الآنف ذكره، ما يكفي من التنبيهات ومنحوها ما يكفي من الفرص للتراجع عن تصريحها.

11- وتجدر الإشارة إلى أن الوفد الإثيوبي كان قد قبل، أثناء اجتماع الفريق العامل، بالعديد من التوصيات المقدمة. فقليلة هي التوصيات التي لم يكن بوسع الوفد أن يقبل بها. ولم تنظر الحكومة نظرة إيجابية للتوصيات التي وإن كانت نابعة عن قانون حقوق الإنسان الدولي إلا أن تنفيذها من شأنه أن يخالف الدستور الإثيوبي ويضعف المكاسب الثقافية والاجتماعية لمختلف القوميات والأعراق والشعوب في البلاد. ووجد الوفد أيضاً صعوبة في القبول بالتوصيات التي لا تمتثل في رأي إثيوبيا للمبادئ الموجِّهة للاستعراض الدوري الشامل الواردة في قرار الجمعية العامة 250/60 والنص المتعلق ببناء المؤسسات الذي اعتمده المجلس. وتود الحكومة الإثيوبية تأكيد أنه وإن تعذر عليها في الوقت الحاضر القبول ببعض التوصيات فإن ذلك لا يعني بالضرورة إبداء تحفظات أو إصدار إعلانات مبادئ منقوشة في الحجر. بل إنها تعكس فقط الصعوبات وأوضاع الواقع الحالية والقائمة التي تعترضها الحكومة في التعهد بتنفيذ هذه التوصيات في الوقت الحاضر. وبالتالي تعيد الحكومة تأكيد موقفها المتمثل في مواصلة بحث جميع التوصيات المقدمة أثناء دورة الفريق العامل والنظر فيها بجدية.